

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٤٣



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

الرقم :

التاريخ : ٢٠ يونيو ٢٠٠٤

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة .. وبعد ..

المحترم

نقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن إضافة الباب التاسع إلى قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ م والقوانين المعدلة له ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،  
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص التحيّة ،

مقدمو الاقتراح

صالم أحمد عاشور  
عبد الواحد محمود العوضي

حسين علي الفلافي

د. يوسف سيد حسن الزلزلة  
أحمد عبدالعزيز السعدون

عاد إلى لجنة الشؤون الدبلوماسية  
وغيرها عليه أسماء المحترم  
لتقديمه  
مع اعتذاره صنه الاستقرار  
أكتوبر

٦٤٣ / ٦١



## اقتراح بقانون

### بشأن إضافة الباب التاسع إلى

### قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠

▪ بعد الإطلاع على الدستور

▪ وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ م بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،

▪ وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ م بتعديل قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ ،

▪ وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالشركات .

▪ وعلى المرسوم بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ م بعدم سريان حكم في المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ .

▪ وعلى المرسوم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٨ م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الشركات التجارية .

▪ وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٣٢) لسنة ١٩٨٦ م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية .

▪ وعلى المرسوم بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٩٢ م بإضافة باب جديد إلى قانون الشركات التجارية .

▪ وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات .

▪ وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٩٤ م في شأن تعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية .

▪ وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٥ م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية .  
▪ وافق مجلس الأمة على القانون التالي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مُوَلَّةِ الْكَوْيِتِ  
مَجْلِسُ الْإِمَامَةِ

State of Kuwait  
National Assembly

### ( مَادَةُ أُولَى )

يضاف الباب التاسع إلى قانون الشركات التجارية رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٦٠ .

### البَابُ التَّاسِعُ

#### الشُّرْكَاتُ الْعَائِلِيَّةُ

##### ( مَادَةُ ٢٣٠ )

تسمى الشركات المنصوص عليها في هذا الباب "شركة عائلية" ويجب أن تذكر هذه العبارة في جميع الأوراق والإعلانات والمراسلات وسائل الوثائق التي تصدر عنها إلى جانب الاسم التجاري لها .

##### ( مَادَةُ ٢٣١ )

الشركات العائلية شركة الهدف منها إدراج المنقولات والعقارات والأسماء والنقديّة وغيرها من الأصول بكمال أنواعها والأملاك والحقوق في شركات ذات مسؤولية محدودة والشركات المساهمة محلية كانت أم أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بجميع أنواعها وإدارتها وتملك السكن الخاص وأراضي السكن الخاص .

##### ( مَادَةُ ٢٣٢ )

مع مراعاة ما نصت عليه المادة السابقة يجوز للشركة العائلية أن تباشر الأنشطة التالية كلها أو بعضها :

- ١ - إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين لا تقل نسبة مشاركة الشركة العائلية في رأس مال الشركة المقترضة عن ٢٠٪ على الأقل .

- ٢ - تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو آية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait  
National Assembly

مَوْلَةُ الْكُوَيْتِ  
مَجْلِسُ الْإِمَامَةِ

-٣ تملك المنقولات والعقارات والأراضي سواء أكانت استثمارية أو تجارية أو للسكن .

( مَادَةٌ ٢٣٣ )

تأخذ الشركة العائلية شكل الشركة ذات المسئولية المحدودة وت تخضع لأحكامها الواردة في هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الباب .

( مَادَةٌ ٢٣٤ )

لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة العائلية عن ٥٠٠,٠٠٠ ( نصف مليون دينار كويتي ) مدفوعاً بالكامل عند التأسيس .

( مَادَةٌ ٢٣٥ )

تتألف الشركة العائلية من شركاء جميعهم من أسرة واحدة لا يقل عددهم عن اثنين .

( مَادَةٌ ٢٣٦ )

يكون للشركة العائلية مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين تعينه الجمعية العامة للشركاء وتقدر أتعابه ، وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها .

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

جابر الأحمد الصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مُحَكَّمَةُ الْكُوَيْتِ  
مَجَلِسُ الْإِمَامَةِ

State of Kuwait  
National Assembly

المذكورة الإيضاحية  
للاقتراح بقانون  
بشأن إضافة الباب التاسع إلى  
قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ م

إن الهدف الرئيسي لإنشاء الشركة العائلية هي تجميع أملاك رب الأسرة تحت مظلة كيان قانوني يحفظ حقوق أفراد الأسرة وحماية هذه الممتلكات وتنميتها ، إن الكثير من رجال الأعمال والأفراد لديهم ممتلكات تأخذ أشكالاً متنوعة كالأوراق المالية والعقارات الاستثمارية أو التجارية أو حتى السكن الخاص ، وإنشاء الشركة العائلية يهدف إلى تجميع هذه الممتلكات بأشكالها المتنوعة في شركة يكون الشركاء فيها من أسرة واحدة وبالتالي يتاح لرب الأسرة تنظيم عملية إدارة هذه الشركة وفقاً للقانون والابتعاد قدر الامكان عن أي خلاف قد ينشأ بين أفراد الأسرة . والمقصود بالأسرة الواحدة في هذا الباب هو الزوج وجميع زوجاته وجميع أبنائه أو مجموع ورثة المتوفى ، لذلك لا تخضع تحت هذا الباب الشركات التي يتم تأسيسها بين بعض أفراد الأسرة .

إن الباب التاسع الخاص بإنشاء الشركة العائلية قد أعطى الحق للشركة العائلية تملك جميع أنواع المنقولات سواءً كانت على شكل عقار بجميع أنواعه أو أوراق مالية أو المساهمات والحقوق في الشركات التجارية المختلفة .